فكرة التّقسيم العددي في نظر النُّحاة العرب
بين المفهوم والوظيفة

أ/أحمد تاوليليت
قسم الأدب العربي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة محمد خيضر، بسكرة

إنّ البحث في مسألة العدد اللغوي يبين لنا صور التفكير عند النحاة [1] واللغويين القدامى، حيث رتبوا الأعداد ثلاثة رتب «رتبة الواحد، رتبة الاثنين ورتبة الجماعة، فهي للتوحيد، والتثنية والجمع»[2] وهذا فيما ورد عن كلام العرب، وأساليب تعبيرهم، وقد يعبر «عن واحد بلفظ جماعة، وعن اثنين بلفظ جماعة» [3]. على سبيل التعبير المجازي، فذلك يعتبر من سنن العرب في كلامهم حين يقولون للجماعة:« ضيف» أو «عدو» والمراد به جماعة «الضيوف» أو جماعة «الأعداء». وقد ورد التعبير في القرآن الكريم، كقوله تعالى: (**قَالَ إِنَّ هَؤُلاءِ ضَيْفِي**)[الحجر/68]. بلفظ الجمع والمراد به جماعة الضيوف. وكقوله تعالى:(**ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلا**)[غافر/67].

في حين آخر؛ قد يعبر عن الجمع بالمفرد كقوله تعالى:(**وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ**)[النور/2] ، حيث يراد به واحد واثنان وما فوق [4].

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن للنحاة رأيا مفاده أن الأصل في العدد اللغوي هو الإفراد – أو المفرد– منهم ابن الأنباري في قوله: «إن قال قائل: ما التثنية؟ قيل: التثنية صيغة مبنية للدلالة على اثنين. وأصل التثنية العطف، تقول: قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل فيه: قام زيد زيد، وذهب عمرو عمرو. إلا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على

الآخر زيادة دالة على التثنية طلبا للإيجاز والاختصار» [5]. وفي جوابه عن سؤال: ما الجمع ؟ قال: «قيل صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين. والأصل فيه أيضا العطف كالتثنية، إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبا للاختصار كان ذلك في الجمع أولى» [6].

ويبدو من خلال هذين القولين أن ابن الأنباري يقصد بالعطف معنى الإفراد (المفرد)، والدليل على هذا ما قاله في موضع آخر في حديثه عن إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات، لأن «التثنية والجمع فرع على المفرد... فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات الأصل ...» [7]. وفي هذا دلالة قاطعة على كون المفرد أصلا والتثنية والجمع فرع عنه، والترتيب يكون «بالمفرد أولا ثم يأتي بعد ذلك المثنى والجمع، وما كان المثنى والجمع لو لم يكن المفرد أولا حتى من ناحية التصور، لأننا لا نستطيع أن نتصور اثنين أو ثلاثة إلا بعد أن نتصور الواحد قبلهما»[8]. كما أن الدليل على أصلية المفرد وفرعية المثنى والجمع؛ أنه لا يجوز تثنية إلا ما كان مفردا، ولا يجوز تثنية المثنى والجمع [9]. ولقد ذكر ابن يعيش أن أصل الزيدين: زيد و زيد [10]. وهو ما يوافق رأي ابن الأنباري فيما سماه بالعطف و التكرار. [11]

غير أنه ورد في التراث اللغوي ألفاظ مثناة لا مفرد لها، وألفاظا مجموعة لا واحد لها. ومفردها يدل على المعنى فقط دون اللفظ. فمن الأولى: ما أورده السيوطي في مزهره، نحو «الملوان: الليل والنهار: وهما الأحران والعصران؛ ويقال: العصران: الغداة والعشي، وهما: الفتيان والردفان... والأبيضان: اللبن والماء» [12].

وهذا لا يتعارض مع القول بأصلية المفرد؛ لأن هذه الألفاظ مثناة لفظا، ومفردة معنى، يقول أحد الدارسين المحدثين:«ولما كان مفرداها غير متشابهين لفظا (الليل والنهار)، (الغداة والعشي)، (اللبن والماء) لم يكن ممكنا تثنيتهما من حيث اللفظ؛ فكانت

التثنية من حيث المعنى، إذن فالمفردان موجودان لتلك الألفاظ المثناة، إلا أنهمـا اختلفـا لفظا» [13]. والألفاظ الواردة في ذلك قليلة لا يمكن أن تبنى عليها القاعدة العامة، حيـث بلغت في بعض المواضع –أي الأبواب– ثلاثة ألفاظ أو اثنين منها[14].

أما تعريف المفرد والمثنى والجمع، فإن المفرد هو: الواحد أو الواحدة من كـل شيء. وهو أكثر دورانا في الأحكام النحوية واللغوية وأشد ارتباطا بها. و(الإفراد) قسـيم المثنى والجمع، وهو حالة من حالات الاسم إذا لم يكن مثنى ولا مجموع، وهو من فعـل المتكلم وصنعه إن أراد أن يفرق بين الاثنين في المثنى [15].و (الإفراد) يدل «على الواحد من الناس أو الحيوانات أو الأشياء» [16].

و(المثنى) هو: الاسم الذي ينوب عن مفردين متفقين معنى ولفظا، وهو ما لآخره ألف أو ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة [17]، يقول ابن جني: «... فإذا ثنيـت الاسـم المرفوع زدت في آخره ألفا ونونا، تقول في الرفع: قام الزيدان والعمران» [18].

ويقول ابن الأنباري: «وأصل التثنية العطف، تقول: قام الزيدان وذهب العمران، والأصل فيه: قام زيد وزيد، وذهب عمرو و عمرو ... » [19]. ويقول صاحب الإيضاح في علل النحو عن التثنية: «إن قال قائل: أخبرونا عن التثنية ما معناها؟ قلنا له: ضم اسم مثله في اللفظ، فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما، إذ كان لا فرق بينـه و بـين الآخر. ويؤتى بعلم التثنية آخرا، فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحـد» [20].

وقد جاءت معظم تعريفات النحاة واللغويين للتثنية والجمع على أنها ضـم اسـم إلى آخر مثله وجمعهما ليكونا كالشيء الواحد. يقول عبد القاهر الجرجـاني:« اعلـم أن التثنية والجمع يقصد بهما الاختصار والإيجاز. فكان الأصل أن يقال: جاءني زيد و زيد.

إلا أنهم رأوا ذلك يطول إذا كان التثنية يتبعها الجمع، فكان يجب أن يقال: زيد وزيد وزيد إلى ما يطول جدا فقالوا: الزيدان والزيدون، فجعلوا الألف والواو عوضا عن ضم الاسم إلى الاسم، فحصل المعنى مع اختصار اللفظ» (21). ومعنى ذلك أن العرب في كلامهم إن أرادوا التثنية أو الجمع اختصروا ذلك في ألفاظهم بإضافة زوائد ولواحق تدل على أن الكلمة مثناة أو مجموعة تجنبا للتكرار، لأن لغتهم تتميز بخاصية الإيجاز، في التعبير؛ حيث«اهتمت بالمثنى فشاع فيها الخطاب للمفرد بصيغة المثنى كما في الشعر كقولهم: "خليلي" و "قفا"، و "دعا". ومن اهتمام العربية بالمثنى أننا نجد عددا من المصادر ترد مثناة، مثل "سعديك" و "حنانيك"و "لبيك" و "حواليك" و"دواليك"» (22).

ولقد بنى النحاة تعريفاتهم من خلال الألفاظ الواردة في النصوص اللغوّية، فعقدوا لظاهرة التثنية بابا في مصنفاتهم النحوية، وعدوها من الفصائل النحوية. كما أن موضوع التثّنية « من الموضوعات التي يحسن الوقوف عندها طويلا، ذلك أن مصادر البحث وجلها كتب النحو واللغةلا تقول إلا الشيء اليسير» (23).

الهوامش:

(1) ينظر: الدكتور علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مكتبة الشباب القــاهرة، د ط، د ت، ص 127، 128.

(2) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق فاروق الطباع، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1997م، ص 195.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص 216، 217. وينظر: الدكتور إبراهيم أنيس، من أســرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1978م ، ص158.

(5) ابن الأنباري، من أسرار العربية، تحقيق: الدكتور فخر صالح قــدارة، دار الجيــل بيروت، الطبعة الأولى،1415هــ/ 1995م ، ص64،63.

(6) المصدر نفسه، ص 64.

(7) المصدر نفسه، ص65.

(8) الدكتور أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقيــة، دار المعرفــة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، د ط، 1992م ، ص126،125.

(9) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: وشــرح الــدكتور عبــد العــال ســالم مكــرم، دار البحــوث العلميــة بالكويــت، د ط، 1393هــ/1975م، 42/1.

(10) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب العربيــة بيــروت لبنــان، دط، دت، 147/4

(11) ينظر: ابن الأنباري، من أسرار العربية، تحقيق: الدكتور فخــر صــالح قــدارة، ص65،64،63.

(12) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبط وتصحيح فؤاد علي منصور، دار الجيل بيروت لبنان،د ط، د ت ، 173/2. وينظر: الدكتور إبــراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت،د ط، 1968م، ص91.

(13) الدكتور أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية، ص127.

(14) ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 199/2، 200، 201.

(15) ينظر: الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصــرفية، دار الثقافة الجزائر، د ط، د ت، ص170.

(16) الدكتور: إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، بيروت، لبنــان، الطبعة الأولى، 1986م ، ص97.

(17) ينظر: المرجع نفسه، ص495. وينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، 1997م، ص201. وينظر: محمد سليمان عبــد الله الأشقر، معجم علوم اللغة العربيــة، مؤسســة الرســالة، بيــروت، الطبعــة الأولى،1415هــ/1995م، ص112، 113.

(18) ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شــرف، تحقيــق: حسن محمد محمد شرف، عالم الكتب بالقاهرة، الطبعــة الأولــى، 1399هـــ/1979م، ص102.

(19) ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، ص63.

(20) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيــروت لبنان، الطبعة الرابعة، 1402هــ/1982م، ص 121.

(21) عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: الــدكتور كــاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافــة والإعــلام، دار الرشــيد، الجمهوريــة العراقية، د ط، 1982م، 183/1.

(22) الدكتور إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص90. وينظر: الدكتور علي عبــد الواحد وافي، فقه اللغة، دار نهضة مصر الفجالة بالقاهرة، د ط، د ت، ص231.

(23) الدكتور إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص75.